بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

رئاسة الحكومة
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

-تنفيذ البرنامج الحكومي-

عرض موجز للحصيلة المرحلية

أبريل 2017 - أبريل 2019

محاور البرنامج الحكومي 2017-2021

المقدمة	منهجية العمل - وضعية إنجاز إجراءات البرنامج الحكومي - الحصيلة المرحلية
المحور 1	دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة
المحور 2	تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة
المحور 3	تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة
المحور 4	تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي
المحور 5	العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

منهجية العمل

- تفعيل آليات التنسيق والإلتقائية
  - تفعيل اللجنة الوزارية لتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي وتفعيل أدوارها في تتبع البرنامج الحكومي؛
  - تعزيز دور اللجن بين الوزارية والرفع من انتظام لقاءاتها، وإطلاق مشروع لتطوير أدائها وتحيين نصوصها؛
  - تحقيق إنجاز كبير على مستوى الإنتاج القانوني (أخصب الحقب على مدى العقدين الأخيرين)؛
  - عقد مجموعة من مجالس الإدارات الخاصة بالمؤسسات العمومية والحرص على حسن تسيير آليات حكامتها.

- التواصل المستمر مع الرأي العام
  - تقديم حصيلة 120 يوما الأولى؛
  - تقديم حصيلة السنة الأولى، بالإضافة إلى تقديم عدد من القطاعات لحصيلتهم القطاعية.

- محطة الحصيلة المرحلية
  - العرض أمام البرلمان بمبادرة من الحكومة؛
  - تعميم التقرير التركيبي وعرض موجز وبعض الوسائط التواصلية؛
  - تشجيع كافة القطاعات على إعداد حصيلتهم المفصلة وتنظيم فرص لعرضها على العموم.

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

تذكير بمحاوروعدد إجراءات البرنامج الحكومي

	المحور	عدد إجراءات البرنامج الحكومي	عدد الإجراءات الفرعية
1	دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة	58	84
2	تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة	45	54
3	تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة	144	212
4	تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي	162	189
5	العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم	26	42
	المجموع	435	581

الحصيلة المرحلية: تقييم عام

- يبرز التقرير التركيبي المفصل للحصيلة، المكون من مجموع التقارير القطاعية حسب المحاور الخمسة للبرنامج الحكومي، أن معظم إجراءات البرنامج الحكومي أنجزت أو في طور الإنجاز، وأن ذلك مكن من تحقيق إنجازات هامة ومؤسسة مثل:
  - تنفيذ حزمة من الإجراءات النوعية في القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم وتوسيع الرعاية الاجتماعية مع إيلاء عناية خاصة بالمجال الاجتماعي ساهمت في تحسين عدد من المؤشرات؛
  - تنفيذ عدة إجراءات ساهمت في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم المقاولة مما إنعكس إيجابا على مناخ الاستثمار وجلب الاستثمارات الأجنبية؛
  - إعطاء نفس جديد لإصلاحات كبرى وهيكلية وإطلاق أخرى جديدة : تنزيل الجهوية المتقدمة، اللاتمركز الإداري، إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، مما ساهم في تحسين ترتيب المغرب في مؤشر إدراك الفساد خلال سنتي 2017 و2018 ...
  - إعطاء الأولوية للتشغيل، وخاصة تشغيل الشباب عبر اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وتفعيل حزمة من الإجراءات المهمة في هذا المجال، مما ساهم في تراجع نسبي لمعدل البطالة.

المحور1

دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة

1. تعزيز حقوق الانسان وصون حقوق وكرامة المواطن
2. مواصلة إصلاح منظومة العدالة
3. تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور
4. تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب
5. إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني

1 تعزيز حقوق الانسان وصون حقوق وكرامة المواطن (2/1)

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

- اعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وإعداد مخططها التنفيذي

- تعزيز الإطار القانوني للمؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان: اعتماد كل من القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والقانون المتعلق بإعادة تنظيم مؤسسة الوسيط واعتماد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط الدفع بعدم دستورية القوانين

- مواصلة جهود الدفاع عن حقوق الإنسان ومواصلة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة: معالجة 95 % من 1937 شكاية وتظلم للمواطنين والجمعيات من نونبر 2017 إلى نهاية 2018.

1 تعزيز حقوق الانسان وصون حقوق وكرامة المواطن (2/2)

- إدماج تدريس الأمازيغية في المعاهد العليا للإدارة والقضاء والاتصال والسينما والمسرح في إطار تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

- تحسين وضعية السجناء عبر إصلاح نظام التغذية وإلغاء نظام القفة، وتقليص الاكتظاظ في المؤسسات السجنية الجديدة وتراجع ملموس في نسبة الشكايات المتعلقة بسوء المعاملة

  استفادة السجناء سنة 2018 بمعدل يتجاوز 6 فحوصات طبية، وارتفاع المستفيدين من برامج التعليم ومحو الأمية والتكوين من 17.681سنة 2016/2015 إلى 23.001 سنة 2018/2017

- إطلاق حملة وطنية لتسجيل الأشخاص غير المسجلين في الحالة المدنية، مكنت في مرحلتها الأولى من تسجيل 53418 شخصا بما فيهم الأطفال

- تفعيل المرحلة الثانية لإدماج وتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين المقيمين بصفة غير نظامية بالمغرب

  تمكين أبناء المهاجرين المقيمين بالمغرب من الولوج إلى المدرسة العمومية وتحسين الخدمات الصحية المسداة للمهاجرين

  استفادة المهاجرين واللاجئين من الخدمات المقدمة من طرف مكاتب الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات (11وكالة)

2 مواصلة إصلاح منظومة العدالة

- تعبئة إمكانات بشرية ولوجستيكية ومادية لإرساء استقلالية السلطة القضائية وتوسيع وعصرنة المنشأة القضائية وتطوير خدماتها
- تقوية المنشآت القضائية ببناء 9 بنايات و48 في طور الإنجاز
- تسهيل الحصول على الخدمات القضائية، من خلال تمكين المتقاضين والمرتفقين من توجيه طلباتهم إلى المحكمة عبر الأنترنت، ومعالجة الطلبات والإشعار بالمآلات عبر منصة رقمية

  justice.gov.ma
- تطوير النظام الإلكتروني الخاص بتدبير الشؤون القانونية والمنازعات، مع ضبط وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الأحكام ووضع سجل لتوثيق إجراءات التنفيذ

3 تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور

- في إطار متابعة مسلسل تفعيل الدستور، صادقت الحكومة على عدة نصوص قانونية هامة

- تدارس الحكومة لحوالي (430) مشروع قانون ومرسوم، منها أكثر من 150مشروع قانون، من بينها 3 مشاريع قوانين تنظيمية خاصة بالمناصب العليا، ومشروع قانون-إطار واحد يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

- سن إصلاحات كبرى (قانون إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، الأراضي السلالية...)

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

4 تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب

استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية (71 مرسوم) وإصدار مرسومي تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات

تعبئة الإمكانات المالية للجهات لتبلغ 8,4 مليار درهم سنة 2019 مقابل 4 مليار درهم سنة 2016

مواكبة الحكومة للجهات في إعداد 10 برامج للتنمية الجهوية والتشاور حول وضع إطار للتعاقد وممارسة الاختصاصات الذاتية، وإحداث الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع

إرساء مقاربة جديدة واستباقية تمكن من التنزيل الأنجع للبرامج التنموية الجهوية والمحلية: تفعيل برنامج الزيارات الجهوية لرئيس الحكومة ووفد من أعضائها (7 زيارات)، تفعيل الزيارات الميدانية للوزراء، عقد لجن تتبع البرامج في الوقت المحدد...

إعداد توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني

توقيع 05 اتفاقيات مع المجالس الجهوية فيما يخص البرنامج الخاص بالمساعدة المعمارية المجانية بالعالم القروي

المصادقة على وثائق التعمير : 286 وثيقة إلى حدود 30 يناير 2019

أجرأة التعمير المستدام من خلال إصدار مرجعيات جديدة في ميدان التعمير.

إنجاز دليل برمجة المرافق والتجهيزات العمومية في وثائق التعمير بهدف عقلنة وترشيد استعمال الرصيد العقاري للدولة

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

5 إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني

- إحداث اللجنة الوطنية للعرائض المقدمة للسلطات العمومية، لتلقيها وتأمين تتبعها،(دراسة وإبداء الرأي في 4 عرائض الى حدود فبراير 2019)
- إطلاق البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة e-participation.ma

دعم ومواكبة وتثمين منظمات المجتمع المدني :

- تكوين 1120 فاعل جمعوي حول تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية وتكوين 164 مكون في مجال الديمقراطية التشاركية والسياسات العمومية والترافع والتنشيط
- إعطاء الانطلاقة لتنفيذ برنامج تعزيز ولوج جمعيات المجتمع المدني إلى برامج خدمات الاتصال السمعي البصري.
- تنظيم الدورة الأولى والثانية لجائزة المجتمع المدني برسم سنتي 2017 و 2018

- تضمين قانون مالية 2018 و 2019 لتحفيزات ضريبية لفائدة الجمعيات (توسيع نظام «تحفيز» و إمكانية خصم الإعانات المخولة للجمعيات التي لا تهدف الحصول على ربح حسب معايير)؛
- تطوير وإغناء المنظومة القانونية للجمعيات (التطوع والتبرع).

- تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني من أجل الترافع عن مغربية الصحراء
- تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني للمساهمة في مجال الأمن المجتمعي لا سيما التصدي لآفة المخدرات

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

المحور2

تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة

1. تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة
2. تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية
3. إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات الإدارية

1 تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة (2/1)

- إصدار المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد وتفعيل وعقد اجتماعين لها وإعداد التقرير الأول حول تنفيذ الاستراتيجية وكذا عقد اللجنة الثانية بتاريخ 15 فبراير 2019

- اعتماد قانون الحق في الحصول على المعلومات والبدء بتفعيله
- إصدار منشور حول تفعيل الحق في الحصول على المعلومات وتعيين المكلفين بتقديم المعلومات
- تعيين أعضاء لجنة الحق في الحصول على المعلومات

- إرساء اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية وتنصيب أعضايها وانطلاق اشتغالها لحماية حقوق المقاولات

- تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات في باب محاربة الرشوة
- إعداد تقرير التقييم الذاتي المتعلق باستعراض المغرب من طرف خبراء الأمم المتحدة، وذلك في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونشره ببوابة الأمم المتحدة

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

1 تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة (2/2)

التقدم في مؤشر إدراك الفساد من الرتبة 90 سنة 2016 إلى الرتبة 73 سنة 2018

2 تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية

تنسيق وتقييم السياسات العمومية :

- وضع دلائل مرجعية موحدة في مجال تقييم السياسات العمومية
- الشروع في وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية

تنسيق وتتبع البرنامج الحكومي :

- اعتماد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي
- إحداث لجنة وزارية لتتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي
- إحداث الوحدة المكلفة بتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي تتولى التتبع المنتظم لتنفيد إجراءات البرنامج الحكومي

- الرفع من وتيرة عقد اللجان بين-الوزارية واعتماد آليات تتبع وتفعيل البرامج الأفقية
- اعتماد مرسوم تفعيل الدراسة القبلية لأثر وجدوى القوانين والمشاريع العمومية الكبرى
- تنظيم المناظرة الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية في نونبر 2018 بغية إعداد تصور لإصلاح شامل لمنظومة الحماية الاجتماعية لجعلها أكثر انسجاما واندماجا

- مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية ومواصلة تزيل الإصلاح الضريبي
- المصادقة على مشروع القانون 18-46 المعدل والمتمم للقانون 12-86 المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص
- اعتماد نظام جديد ومرن لسعر الصرف

3 إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات الإدارية

- إصدار وتنزيل المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري
- إعداد خارطة طريق لتنفيذ ورش اللاتمركز الإداري
- إصدار المرسوم المتعلق بتحديد نموذج التصميم المديري للاتمركز الإداري
- اعتماد رؤية لإصلاح الإدارة وإصلاح نظام الوظيفة العمومية

- الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات: حوالى 120000 شكاية متوصل بها بنسبة معالجة تفوق % 76 ونسبة رضى معبر عنها تفوق 67%
- إصدار المرسوم رقم 2.17.410 المتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها...
- تحسين الاستقبال: إعداد ميثاق الاستقبال وتهيئة فضاءات الاستقبال ب 4 مواقع نموذجية
- الإدارة الإلكترونية: إنجاز دراسة حول تصنيف الخدمات الإدارية وقياس مستوى تحولها الرقمي مع جرد أكثر من 400 خدمة إدارية إلكترونية
- نزع الملكية: تدوين وتبسيط مسطرة نزع الملكية ونشرها

- التحول الرقمي للخدمات الإدارية وتوسيع منصات الطلبات على الخط: عدد المساطر المنشورة :803 وعدد الخدمات على الخط المدرجة: 207
- تدوين ونشر 26 خدمة إدارية متعلقة بالمقاولة في موقع www.business-procedures.ma
- تحيين بوابة البيانات المكانية للمرافق العمومية، المتعلقة بأكثر من 15.797 مرفق
- إنجاز دليل قنصلي موحد، متاح على الموقع www.consulat.ma يتعلق بجميع الوثائق التي تصدرها البعثات والمراكز القنصلية

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

المحور3

دعم المقاولة وتحفيز التشغيل والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني

1. دعم المقاولات الوطنية والنسيج الاقتصادي
2. تشجيع الاستثماروتحسين مناخ الاعمال
3. النهوض بالتشغيل
4. تعزيز التنمية الصناعية
5. رفع تنافسية القطاع الفلاحي والصيد البحري
6. تقوية العرض السياحي
7. تقوية قطاع الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي

8. تعزيز البنيات التحتية
9. إصلاح قطاع النقل والنقل العمومي الحضري
10. تقوية النموذج الطاقي المغربي
11. تحديث قطاع المعادن والمحروقات
12. تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
13. تثمين العرض المائي والولوج إلى الماء

1 دعم المقاولات الوطنية والنسيج الاقتصادي

- اعتماد نظام الضريبة التصاعدية على أرباح الشركات، وتخفيض نسبة 20% إلى 17,5% وتوسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين لتشمل المنشآت التي تصنع منتجات موجهة للتصدير

- اعتماد وإصدار القانون المتعلق بتعديل الكتاب الخامس لمدونة التجارة الخاص بصعوبات المقاولة
- إصلاح قانون شركات المساهمة ومحدودة المسؤولية
- مراجعة مشروع القانون 18-46 المعدل والمتمم للقانون 12-86 المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص

- إطلاق عملية إرجاع متأخرات الضريبة على القيمة المضافة (حوالي 40 مليار درهم)؛ وإلغاء الذعائر والغرامات وواجبات التحصيل بالنسبة للضرائب في قانون مالية لسنة 2018

تطبيق المنظومة القانونية المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية

- مواكبة البنوك التشاركية وتطوير أنشطة الفاعلين بهذا القطاع : 8 أبناك تشاركية بدأت تقديم خدماتها

2 تشجيع الاستثمار (2/1)

إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار عبر اعتماد القانون رقم 18- 47 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار

- منح الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لأموال الاستثمار لمدة ستة وثلاثين شهرا للمنشآت القائمة التي تقوم بإنشاء مشاريع جديدة حسب شروط محددة (قانون المالية 2017)
- إعفاءات ضريبية محفزة للاستثمار الخاص برسم قانون مالية 2018
- إطلاق صندوق بـ 500 مليون درهم لدعم المقاولات الناشئة والمشاريع المبتكرة

المصادقة على 119 مشروع اتفاقية استثمار وملاحق تبلغ قيمتها الإجمالية 124,6 مليار درهم، من لدن اللجنة الوطنية للاستثمارات وذلك مند تنصيب الحكومة

ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب55% بين سنة 2016 و2018 لتبلغ ما مجموعه 32.8 مليار درهم

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

تشجيع الاستثمار (2/2)

2

التقدم في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال (DOING BUSINESS) من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2019

ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب55% بين سنة 2016 و2018

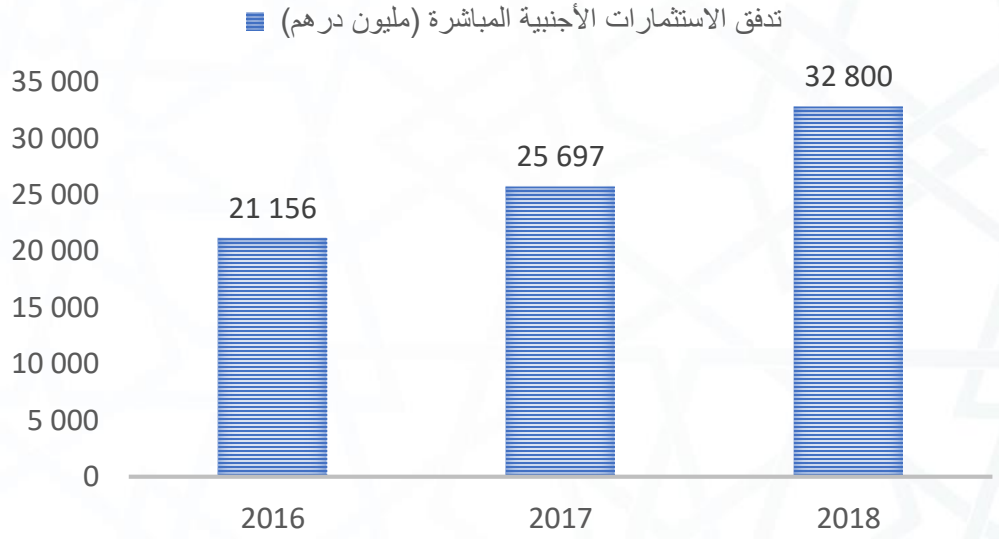

3 النهوض بالتشغيل(4/1)

- بلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود 2021، والذي يتميز بكونه أول مخطط للتشغيل تم إعداده في إطار مقاربة شاملة ومندمجة و اعتماد البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل «ممكن »

  إطلاق بلورة برامج للتشغيل بمختلف الجهات وإرساء أولى المنظومات الجهوية للإدماج الاقتصادي للشباب

- تعزيز جهد التشغيل بالقطاع العمومي: تشغيل حوالي 138.491 شخص برسم قوانين مالية سنوات 2017 و2018 و2019 مقابل 116,977 خلال فترة 2012-2016 و71,442 خلال فترة 2007-2011

- تسجيل حوالي 102.581 مقاول ذاتي إلى حدود نهاية أبريل 2019 مقابل 32,400 سنة 2016، أي بلوغ 103%من الهدف المسطر سنة 2021

  تحسين قابلية التشغيل لفائدة 45.737 باحث عن شغل من خلال برنامج تأهيل مواكبة 5.210حامل مشروع وإحداث 2.647 مقاولة صغيرة أو نشاط مدر للدخل عبر برنامج دعم التشغيل الذاتي

- مواكبة تشغيل 201.241 باحث عن شغل عبر برنامجي إدماج وتحفيز

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

3 النهوض بالتشغيل (4/2)

- رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 أجراء عِوَض 5 في النظام السابق، لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، في حدود أجر 10000 درهم عوض 6000 (نظام «تحفيز»)
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين، في حدود 6000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا
- إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحملات الاجتماعية والضريبية في عقود التدريب
- فتح عدة وكالات محلية لإنعاش التشغيل ووكالات الضمان الاجتماعي واقتناء وكالات متنقلة لتحسين قابلية تشغيل الباحثين عن شغل

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

3 النهوض بالتشغيل(4/3)

التشغيل العمومي برسم قوانين المالية

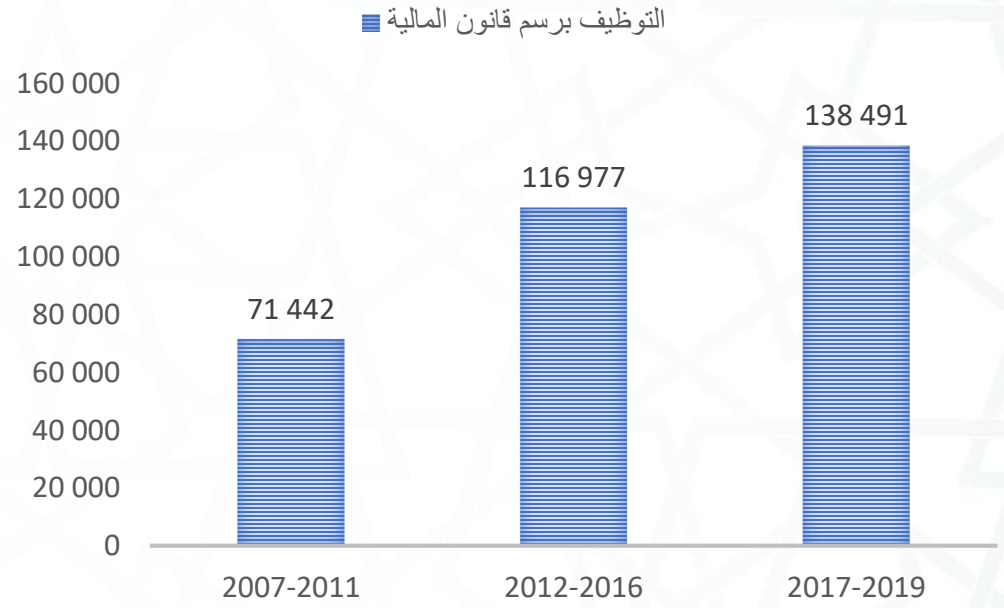

تراجع طفيف لنسبة البطالة

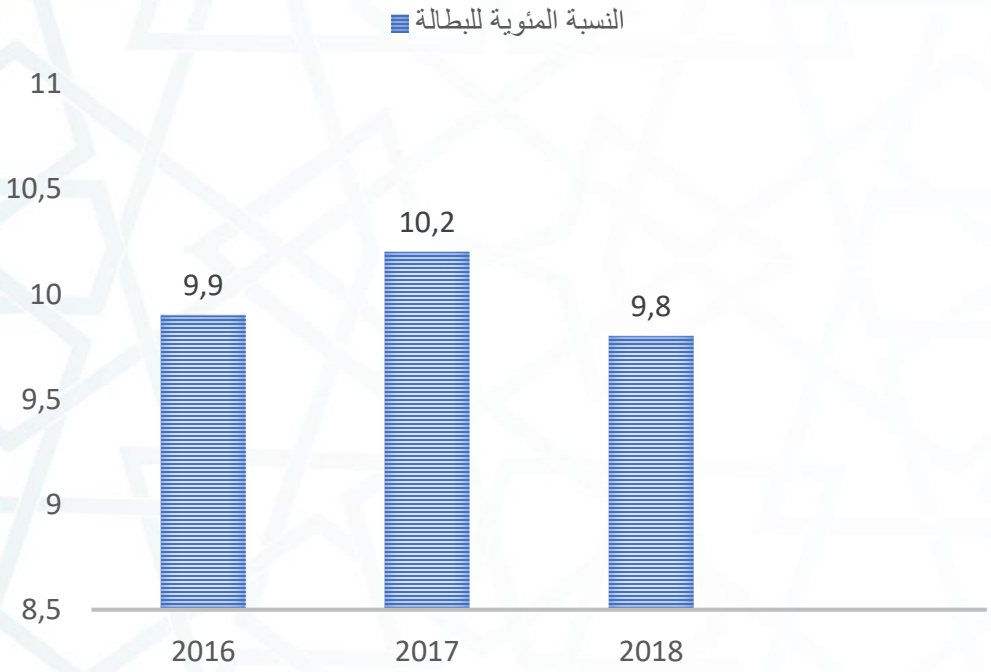

3 النهوض بالتشغيل(4/4)

4 تسريع التنمية الصناعية

- إحداث 405.496 منصب شغل منذ 2014، مما ساهم في تحقيق 81% من الأهداف المسطرة في أفق 2020

- جعل قطاع صناعة السيارات رافعة للتصنيع : تمكن المغرب من إحداث طاقة إنتاجية لصناعة السيارات تصل إلى 700.000 سيارة سنويا مع زيادة في حجم الصادرات بلغت 65 مليار درهم خلال 2018 متجاوزا بذلك القطاعات التقليدية للمملكة.

  أصبح المغرب أول بلد إفريقي في إنتاج السيارات؛ مع تحقيق نسبة إدماج محلي تقدر ب 50.5٪

- بدء التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي من جهة سوس ماسة

- إقرار إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات للمقاولات الصناعية حديثة النشأة

5 رفع تنافسية القطاع الفلاحي والصيد البحري

- إنهاء أشغال عصرنة شبكات السقي على مساحة 23.830 هكتار ومواصلتها أو اطلاقها على مساحة 44.070 هكتار وتجهيز الضيعات على مساحة 86.000بالري الموضعي
- إنهاء أشغال التجهيز الهيدروفلاحي الخارجي عبر توسيع الري على مساحة 24.9 ألف هكتار وانطلاق الأشغال على مساحة 44 ألف هكتار.
- متابعة أشغال مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري بالنسبة لمشروعي أزمور-البئر الجديد على مساحة 3200 هكتار ومشروع الري بالمياه المحلاة باشتوكة على مساحة 15000 هكتار

- مواصلة إنجاز الشطر الأول من البرنامج الوطني لتنمية المراعي وتنظيم الترحال بإعداد 330.000 هكتار من المحميات الرعوية و14.550 هكتار لغرس الشجيرات العلفية و182 نقطة ماء لتوريد الماشية و578 كلم من المسالك الرعوية.

إطلاق 372 مشروعا جديدا للدعامة الثانية للفلاحة التضامنية، لفائدة أزيد من 141 ألف فلاح صغير بغلاف مالي قدره 5,8 مليار درهم

دعم تثمين المنتجات الفلاحية من خلال صدور القرار المشترك المتعلق بالمساعدات المالية للدولة من أجل إحداث وحدات تثمين هذه المنتجات في إطار صندوق التنمية الفلاحية

- تحسين نسيج الصيد البحري التقليدي و عصرنته بتجهيز 99% من قوارب الصيد التقليدي بجهاز تحديد هوية القوارب باستخدام موجات الراديو
- وضع الشعاب الاصطناعية سنة 2017 في ثلاثة مناطق : المضيق – الجهة وأسفي وسيدي إيفني. ويتم إطلاق دراسة لوضع معدات التشوير البحرية عبر طلب عروض خلال سنة 2019.
- الانتهاء من إنجاز تصاميم التهيئة لتربية الأحياء البحرية بثلاث مناطق : ساحل جهة الداخلة والشريط الساحلي الممتد من إيمسوان إلى سيدي إيفني والشريط الساحلي المتوسطي الممتد من كاب ترغة إلى السعيدية.
- تم إعداد وتنزيل المخطط الوطني لمراقبة أنشطة الصيد البحري والمخططات الجهوية.

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

6 تقوية العرض السياحي

- وضع جهاز لمواكبة وتسريع دينامية الاستثمار : خصص له غلاف مالي أولي قدره 200 مليون درهم برسم سنة 2019
- تعزيز الربط الجوي لخدمة قطاع السياحة بالتوقيع على عدة اتفاقيات تهم عدة جهات وفتح العديد من الخطوط الجديدة وطنيا ودوليا بأسعار مناسبة: إحداث أو تكثيف أكثر من 10 خطوط داخلية
- تنظيم القطاع: إصدار القانون رقم 16-11 المتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار وتسوية وضعية 1108 مرشد سياحي ووضع عقود التطوير والتأهيل مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة والفيدرالية الوطنية للصناعة الفندقية
- تعزيز الحوافز الضريبية الخاصة بقطاع السياحة: إعفاء المستثمرين من واجبات تسجيل الأراضي المقتناة بغرض تشييد مؤسسات فندقية، ومنح مؤسسات التنشيط السياحي نفس الامتيازات الضريبية للمنشآت الفندقية فيما يخص الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل

ارتفاع عدد السياح إلى 12,5 مليون سنة 2018 مقابل 10,3 سنة 2016

7 تقوية قطاع الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي

- الرفع من عدد مؤسسات الإدماج الاقتصادي للمرأة القروية إلى 90 دارا للصانعة خلال 2019 + 26%.
- مواصلة دعم التجمعات الحرفية بالمادة الأولية وأدوات ووسائل الحماية من المخاطر المهنية ومعدات الانتاج : أزيد من 4000 صانعة وصانع مستفيد.
- المصادقة على 27 مواصفات جديدة للجودة ليصل العدد إلى 290 مواصفة 13 منها إجبارية التطبيق.
- إطلاق برنامج تطوير سلاسل الانتاج لمعالجة اشكالات توفير المواد الأولية لبعض فروع الصناعة التقليدية: العرعار، والفضة، والطين، والجلد، والصوف.

- إيجاد وتفعيل بدائل تمويلية جديدة: تقديم قروضا مجانية للحرفيين.
- توقيع 2 اتفاقيات شراكة وتعاون لتخصيص فضاءات مجانية للعرض الدائم لمنتجات الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي بالمطارات ومحطات السكك الحديدية.

- مصادقة مجلس الحكومة على مشروع القانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.
- تمكين التعاونيات والمقاول الذاتي من الحق في المشاركة في الصفقات العمومية

- صدور قرار تعزيز منظومة التكوين بإحداث 12 معهدا متخصصا في فنون الصناعة التقليدية
- إحداث وإرساء مستوى التقني المتخصص بمؤسسات التكوين المهني بقطاع الصناعة التقليدية.
- إطلاق برنامج تكوين مؤطرات دور الصانعة بالعالم القروي
- إطلاق برنامج للتكوين عن بعد في مجال محو الأمية الوظيفي (تطبيق ألفا نور)

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

8 تعزيز البنيات التحتية

- تسريع بعض المشاريع الطرقية الكبرى: بلغت نسبة تقدم الأشغال 75 % بالنسبة لمشروع تقوية وتوسعة الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين العيون والداخلة على طول 500 كلم و90% بمشروع الطريق السريع تازة – الحسيمة في يناير 2019

- قفزة نوعية في جودة وخدمات السكك الحديدية: إطلاق الخط الفائق السرعة "البراق" الرابط بين الدار البيضاء وطنجة؛ وتثليث محور الدار البيضاء-القنيطرة والتثنية الكاملة لمحور سطات - مراكش وانتهاء أشغال بناء عدة محطات كبرى؛ وتقليص مدة السفر بين طنجة والدار البيضاء 2س و10د وبين الدار البيضاء ومراكش 2س و30د؛ واحتل المغرب المرتبة الأولى إفريقياً في جودة البنيات التحتية السككية.

- تعزيز شبكة الموانئ والنقل البحري: قرب إنهاء أشغال الميناء الجديد بآسفي ومواصلة أشغال بناء عدة موانئ كبرى وتمكين المغرب من المركز الأول إفريقياً والثاني عربياً في «مؤشر الربط البحري المنتظم» لسنة 2018

- تسريع الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستيكية عبر إنهاء أشغال المنصات اللوجستيكية ومحطات البضائع بكل من فاس ومراكش وإطلاق عدد من المشاريع الجديدة

9 إصلاح قطاع النقل والنقل العمومي الحضري

وضماناً لخدمات نقل آمنة ونظيفة وشاملة وفعالة، تبذل الحكومة مجهودات مضاعفة للرفع من كفاءة وجودة خدمات قطاع النقل، بالموازاة مع التقليص من كلفته، والرفع من مستوى السلامة الطرقية، وتنمية القطاع، والحرص على مواكبته للتطور الاجتماعي والسوسيو-اقتصادي والسياسي والتكنولوجي الوطني والدولي.

بلغت موارد صندوق مواكبة إصلاح النقل العمومي الحضري إلى حدود متم سنة 2018، 4,6 مليار درهم، مكنت من (1) إنجاز الخط الثاني لترامواي الدار البيضاء على طول 17 كلم بكلفة 4,28 مليار درهم في الفترة الممتدة ما بين 2015 و2019 و من (2) إعطاء انطلاقة أشغال تمديد الخط الثاني لترامواي الرباط - سلا على طول 7 كلم خلال سنة 2017

دعم النقل الحضري، لاسيما للطلبة والطالبات عبر إعانات مالية للفاعلين بناء على عدد الانخراطات الشّهرية عن كل سنة دراسية، بمبلغ 557 مليون درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و 2018

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

10 تقوية النموذج الطاقي المغربي

انتقلت القدرة الكهربائية المنشأة من 8261 ميغاواط سنة 2016 إلى 10932 ميغاواط سنة 2018، أي بزيادة تفوق 30%

انتقلت القدرة المنشأة من مصادر متجددة من 2855 ميغاواط سنة 2016 إلى 3700 ميغاواط سنة 2018، أي بزيادة 30%

القدرة المنشأة من مصادر متجددة تعادل 34 % من القدرة الكهربائية المنشأة

تقوية النجاعة الطاقية : تقديم مشروع استراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية في المجلس الحكومي في يونيو 2017، وإنجاز برنامج لتعزيز وتطوير النجاعة الطاقية وتقوية القدرات الوطنية وخاصة في مجال البنايات والصناعة والإنارة العمومية وضخ الماء باستعمال الطاقة الشمسية في المجال الفلاحي، والتأهيل الطاقي لحوالي 100 مسجد

11 تحديث قطاع المعادن والمحروقات

تفعيل الحكامة والشفافية: إصدار القرار رقم 1851.17 بتحديد شروط إعادة منح رخص البحث ورخص الاستغلال المنصرم أجلها أو المتخلى عنها أو المسحوبة: سحب 1404 رخصة ونشرها بالجريدة الرسمية، وإعادة منح 611 رخصة

تعزيز تنافسية قطاع المقالع :اعتماد الإطار التنظيمي لتطبيق قانون المقالع عبر إرساء نظام التصريح وإقرار الشفافية والزامية الإدارة بالجواب عن الطلبات في أقل من 20 يوما، مع حماية البيئة وتبسيط المساطر وتعزيز موارد الجماعات الترابية

تبسيط مساطر الحصول على رخص إحداث محطات بيع الوقود، حيث انتقل المعدل السنوي لعدد المحطات المرخص بإحداثها من 70 محطة إلى 120 محطة

12 تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

- **اعتماد إطار للحكامة خاص بالإستراتيجية** (إحداث اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة من قبل مجلس الحكومة يوم 22 فبراير 2018).
- **اعتماد 19 مخططا قطاعيا للتنمية المستدامة وميثاق مثالية الإدارة في مجال التنمية المستدامة** خلال الاجتماع الأول للجنة الإستراتيجية للتنمية المستدامة.
- **الاعتماد التدريجي للنقل المستدام من خلال تخصيص نسبة لا تقل عن 10٪** من مشتريات الإدارة من السيارات الجديدة للسيارات الخضراء، ابتداء من سنة **2019**.

البرنامج الوطني لتدبير النفايات

- الرفع من عملية جمع النفايات بالمراكز الحضرية بطريقة مهنية إلى مستوى **85,2%**؛
- الرفع من نسبة معالجة النفايات داخل مراكز طمر وتثمين النفايات لتصل إلى 62,63% مقابل 10 % قبل سنة 2008؛
- تأهيل **49** مطرحا عشوائيا: تأهيل و إغلاق **30** مطرحا منها وتهيئة **19 مطرح**.

البرنامج الوطني لتثمين النفايات

- إعادة هيكلة منظومة التدوير الإيكولوجي للبطاريات المستعملة مع إدماج القطاع غير منظم؛
- انجاز مخطط مديري لهيكلة منظومة تدبير وتثمين السيارات منتهية الصلاحية.

البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة

- رفع نسبة الربط بشبكة التطهير إلى 76%
- رفع نسبة معالجة المياه العادمة إلى 45,4 % ، 22 % منها تستفيد من المعالجة الثلاثية

مكافحة التغير المناخي

- إنجاز المخطط الوطني للمناخ والشروع في إعداد المخططات الجهوية للمناخ.
- تقوية دور مركز كفاءات تغير المناخ بالمغرب كآلية لتعزيز التعاون التقني مع دول الجنوب، خاصة مع الدول الافريقية الصديقة لاسيما في مجال مواكبة لجن المناخ (لجنة حوض الكونغو ولجنة منطقة الساحل ولجنة الدول الجزرية).

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

13 تثمين العرض المائي والولوج إلى الماء

رفع نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي إلى 97 %

إنجاز السدود الكبرى : إنهاء إنجاز أشغال 4 سدود كبرى وسدان في نهاية الأشغال كما تواصل إنجاز أشغال 13 سدا.

إنجاز السدود الصغرى : إنهاء إنجاز أشغال 17 سد صغير ومتوسط ومواصلة بناء 23 سدود صغرى ومتوسطة

إطلاق أشغال 3 محطات تحلية مياه البحر من أجل تخفيف الضغط على الموارد المائية الجوفية

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

المحور4 تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي

1. إصلاح التعليم
2. إصلاح التعليم العالي
3. تكريس التكوين المهني كخيار استراتيجي
4. تحسين العرض الصحي
5. توسيع التغطية الصحية
6. تقليص الفوارق الاجتماعية
7. دعم القدرة الشرائية
8. حماية الأسرة، والمرأة والطفولة، والأشخاص المسنين ودعم التماسك الاجتماعي
9. الحماية والنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة
10. تقليص الفوارق المجالية وتنمية العالم القروي
11. توفير السكن اللائق
12. اعتماد سياسة إرادية ناجعة وموجهة لفئة الشباب
13. تحسين الولوج للرياضة وتعزيز الإشعاع الرياضي
14. تنشيط الحركة الثقافية وتثمين الموروث الثقافي
15. تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنياته وتحسين الولوج إليه

1 إصلاح التعليم

تعبئة الإمكانيات

+ 25% في ميزانية التعليم سنة 2019

مقارنة مع سنة 2016 يساوي

68 مليار درهم

إطلاق برنامج وطني واسع لتجهيز وتحديث المؤسسات التعليمية : تأهيل 11291 مؤسسة تعليمية و11260 فرعية وتعويض 933 حجرة من البناء المفكك برسم الموسمين الدراسيين 2018/2017 و2019/2018

تعزيز الدعم الاجتماعي

التوسيع الجغرافي لبرنامج "تيسير" مما يرفع عدد المستفيدين إلى حوالي 2087000 تلميذ(ة)، مقابل 860100 سنة 2016 بميزانية تفوق 2 مليار درهم

الرفع من ميزانية البرامج الاجتماعية الأخرى: القيمة اليومية للمنح المخصصة للتلميذ (+42%) وطاقة الداخليات والمطاعم المدرسية (+570 مليون درهم)

1 إصلاح التعليم

تطوير الجانب البيداغوجي

- تطوير المهارات الحياتية soft skills داخل المنهاج الدراسي

  تقوية الجسور بين التكوين العام والتكوين المهني من خلال إرساء المسارات المهنية بالثانوي الإعدادي والتأهيلي التي استفاد منها على التوالي 19366 و26233 تلميذ

- إطلاق ورش تعميم التعليم الأولي من خلال تخصيص 100.000 مقعد إضافي سنويا

- إلزامية الولوج التام للتربية والتعليم والتكوين بالنسبة للفئة العمرية من 4 إلى16 سنة

  إضافة سنتين في سلك التعليم الأولي

  وإضافة سنة إلزامية في التعليم الثانوي

- إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي للمدرسين ترتكز على الإجازة في علوم التربية

إصلاح التعليم

1

تحسن العديد من المؤشرات التعليمية (2/1)

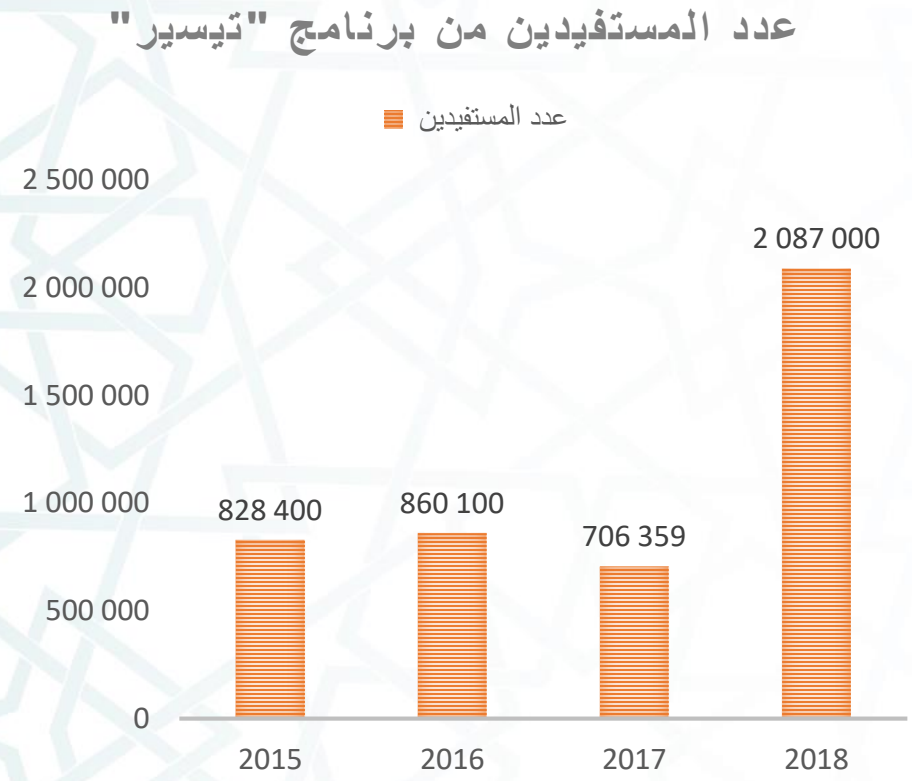

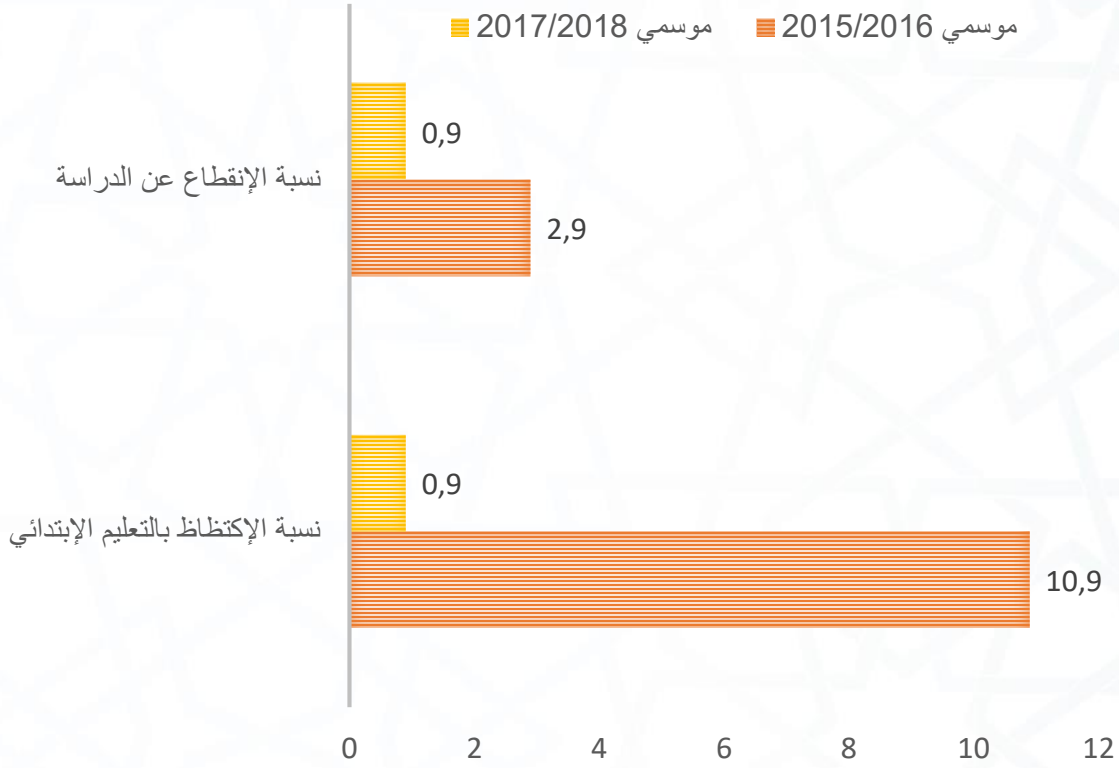

1 إصلاح التعليم

تحسن العديد من المؤشرات التعليمية (2/2)

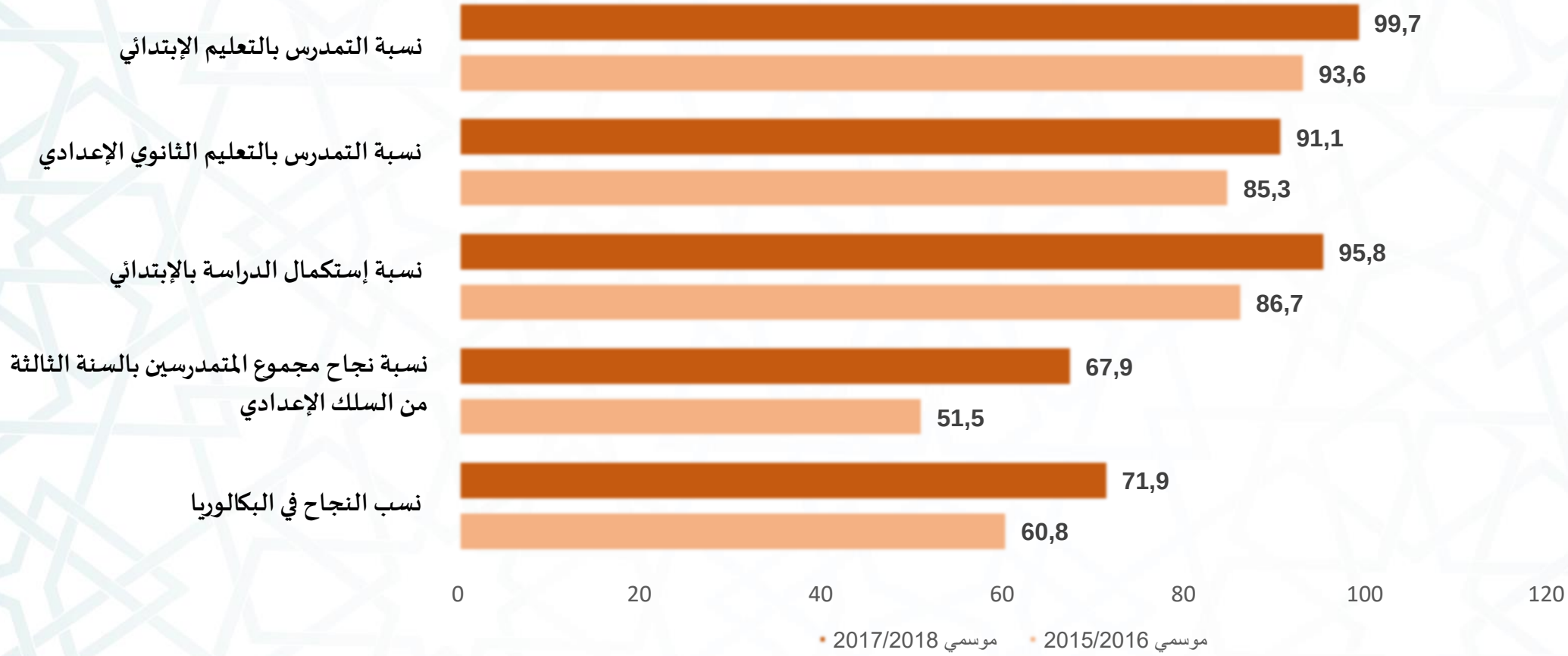

2 إصلاح التعليم العالي

توسيع عرض التعليم العالي وتعزيز الجودة والقابلية على الشغل

- تعزيز بنيات الاستقبال الجامعية: الانتهاء من الأشغال بكلية الطب والصيدلة بأكادير وطنجة، وبالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالداخلة، واستلام الشطر الأول للمؤسسة الجامعية بالسمارة، والشطر الأول بالمدرسة العليا للتكنولوجيا ببني ملال
- الرفع من عدد المقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود بنسبة 50%
- إرساء المنصة الإلكترونية المغربية للتعليم عن بعد: الدروس المفتوحة والمكثفة عبر الانترنيت MOOCs و SPOCs
- تقوية البعد المهني بالجامعة المغربية، باعتماد أزيد من 210 مسلكا مهننا ووضع نظام للوحدات القياسية المنقلة (ECTS)
- وضع برنامج لتخويل منح الدكتوراه لإنجاز أبحاث في إطار تعاقد أكاديمي بين الجامعة والمقاولة

2 إصلاح التعليم العالي

تعزيز الدعم الاجتماعي

- توسيع قاعدة المنوحين والعمل على ضمان صرف المنح في الآجال المحددة.
- عدد المنوحين حوالي 382.000 خلال سنة 2019، مقابل 329.000 سنة 2016 أي زيادة 15%
- النسبة الوطنية لتغطية طلبات الاستفادة من منح التعليم العالي 86%
- إطلاق العمل بالمنصة الإليكترونية منحتي

- تفعيل نظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة بمراجعة مسطرة الاستفادة والرفع من عدد الطلبة المستفيدين.
- عدد الطلبة المنخرطين، نهاية يناير 2019، حوالي 57000 منخرط

- إطلاق برنامج إعادة تأهيل الطلبة الذين يغادرون الجامعة بدون شهادة
- ارتفاع الطاقة الاستيعابية بالأحياء والإقامات الطلابية إلى 76600 ألف سرير، أي بزيادة 27% مقارنة مع سنة 2016

3 تكريس التكوين المهني كخيار استراتيجي

- بلورة خارطة طريق للتصور الجديد لإصلاح منظومة التكوين المهني

- إحداث 29 مؤسسة جديدة خلال الفترة 2015-2018

- تمكين متدربي التكوين المهني حاملي شهادة الباكالوريا من المنحة، وذلك لأول مرة، بنفس شروط منحة الطلبة الجامعيين

- استفادة حوالي 35000 متدربة ومتدرب في أفق تمكين 70000 من هذه المنحة

- الانطلاق الرسمي للبوابة الوطنية لاكتشاف المهن www.metiers.net.ma

- إحداث مسار مهني جديد بالتعليم الثانوي الإعدادي

- إرساء مسلك للباكالوريا المهنية من ثلاث سنوات في الثانوي التأهيلي

- إرساء الممرات مع التعليم العالي لفتح المجال لخريجي التكوين المهني لولوج مسالك الإجازة المهنية

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

4 تحسين العرض الصحي

تعبئة الموارد (2/1)

- تطبيق «المخطط الوطني للصحة في أفق 2025» بهدف تعزيز البنية التحتية بأزيد من 10000 سرير، وتوفير التجهيزات الضرورية، خاصة في العالم القروي بمليار درهم سنويا وتوفير الموارد البشرية اللازمة والتطبيب عن بعد، مع تطوير السياسة الدوائية الوطنية

- الرفع من ميزانية قطاع الصحة سنة 2019 إلى حوالي 16,3 مليار درهم، أي بزيادة تفوق 16 % مقارنة مع سنة 2016

- تعبئة الموارد البشرية بإحداث 9500 منصب مالي برسم فترة 2017- 2019 مقابل 6000 منصب مالي برسم فترة 2014-2016 بزيادة تفوق 58 %

تسوية الوضعية المالية لحوالي 12000 ممرضة وممرض بغلاف مالي قدر ب 250 مليون درهم

- تعزيز العرض الصحي الاستشفائي: من خلال تشغيل 13 مستشفيات جديدة (1085 سرير). في حين يوجد ما مجموعه 5807 سريرا استشفائيا في طور الإنجاز

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

تحسين العرض الصحي

4

تعبئة الموارد (2/2)

تعبئة الموارد البشرية بإحداث 9500 منصب مالي برسم فترة 2017-2019

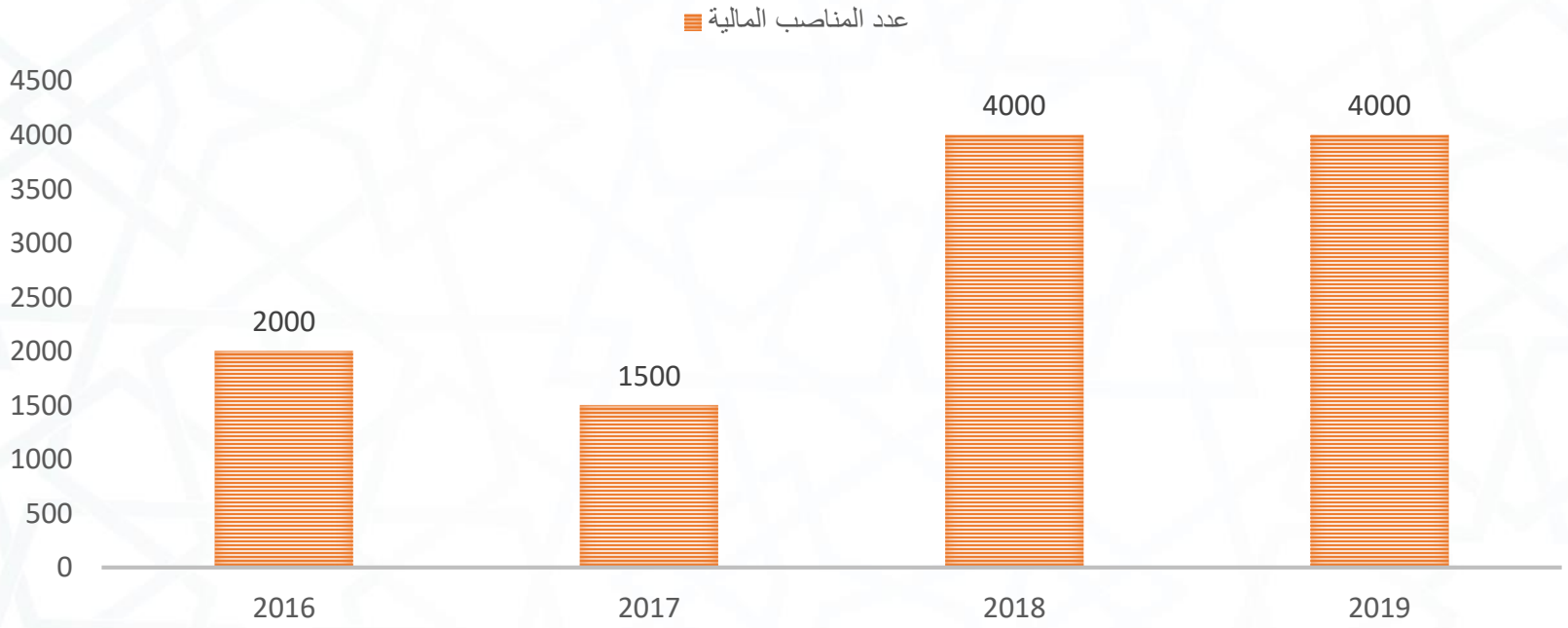

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

4 تحسين العرض الصحي

توسيع وتحسين الخدمات

- تعزيز الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والطفل والمراهق: انخفاض مهم في وفيات الأمهات بلغ 35%، وانخفاض في وفيات الأطفال ب 27 %، في حين ارتفعت نسبة مراقبة الحمل إلى 88,4%

- تعزيز الوقاية ومحاربة الأمراض غير السارية والمزمنة: استفادة 980.000 مريض بالضغط الدموي من التكفل بالعلاج مجانا، على غرار 870.000 من مرضى السكري، و10.359 من المصابين بالقصور الكلوي المزمن، و200.000 من مرضى السرطان (معطيات سنة 2018)

- إطلاق مخطط "تسريع تأهيل المستعجلات" بتاريخ 25 دجنبر 2018، وهي العملية التي عرفت تعيين 135 ممرض وتقني متخصص ومساعد معالج وتوزيع 30 سيارة إسعاف "أ" و168 حاضنة، مع تعزيز المستعجلات الطبية الاستشفائية بإعادة تأهيل أربعة مصالح استقبال بها

- تخفيض أثمنة 405 للأدوية، خصوصا أدوية الأمراض المزمنة خلال سنتي 2017 و2018

- تفعيل برنامج «خدماتي» : بلغ نسبة المواعيد 6% عبر الهاتف، و11% على شبكة الانترنيت خلال سنة 2018

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

4 تحسين العرض الصحي

الاستراتيجيات الخاصة بالصحة

الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية

- خطة عمل متعددة القطاعات لتعزيز أنماط العيش السليم
- إنشاء لجنة وطنية متعددة القطاعات للوقاية ومراقبة هذه الأمراض
- خطة وطنية للحد من استهلاك الملح والسكر والدهون
- تعزيز دور الرعاية الصحية الأولية في الوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية
- "دراسة الخطوة السريعة" لتحديد مدى انتشار عوامل الخطر غير السارية

المخطط الاستراتيجي الوطني لمكافحة السل لفترة 2018-2021

- توسيع وتنويع خدمات الكشف واكتشاف السل
- ضمان مجانية الولوج لخدمات التشخيص والعلاج
- إرساء نظام معلوماتي
- تعزيز التكوين المستمر
- تطوير الشراكة متعددة القطاعات لاستهداف المحددات الاجتماعية

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الامراض المنقولة جنسيا والسيدا 2017-2021

- ارتفاع نسبة تغطية الفئات الهشة والاكثر عرضة لمخاطر الإصابة، حيث استفاد ما يناهز 160 000 شخصا
- ارتفع عدد الأشخاص الذين أجروا الكشف عن فروس نقص المناعة البشري بحوالي 10 أضعاف
- بلغت نسبة الأشخاص المتعايشين مع فيروس العوز المناعي البشري الذين يعرفون إصابتهم الى 77٪ سنة 2018. من بين هؤلاء 84٪ يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية، تمكن 91٪ من بينهم من حذف الحمولة الفيروسية
- وارتفعت نسبة تغطية النساء الحوامل بالعلاج المضاد للفيروس من 29٪ سنة 2010 الى 65٪ سنة 2018

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

5 توسيع التغطية الصحية

توسيع التغطية الصحية: تسريع تفعيل إرساء نظام التأمين الإجباري عن المرض ونظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، عبر إصدار قانونين بالإضافة الى أربعة مراسيم تطبيقية متعلقة بهما

إحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي : كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ليحل محل الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي في تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام.

ارتفاع عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية الذي فاق عدد مؤَمَّنيه 12 مليون نسمة سنة 2018 مقابل 10,3 مليون نسمة سنة 2016

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

6 تقليص الفوارق الاجتماعية

زيادة حوالي مليار درهم في ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية- النسخة الثالثة، التي انتقلت من 2,7 مليار درهم سنة 2017 إلى 3,6 مليار درهم سنة 2018

التقدم في وضع السجل الاجتماعي الموحد وهو نظام لرصد الفئات الفقيرة والهشة واعتماد قاعدة معطيات موحدة خاصة بهذه الفئات، وذلك بهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفعالية

رفع من عدد الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر، بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم و إدراج الأمهات المعوزات والكفيلات:

عدد المستفيدات من الدعم إلى نهاية 2018، 91.126 أرملة، حاضنات لما يناهز 158.000 طفل يتيم مقابل 56.000 أرملة سنة 2016 أي بزيادة تفوق 60 %

الرفع من الحد الأدنى للتقاعد ليصل إلى 1500 درهم، لفائدة 74000 من متقاعدي صندوق التقاعد بدءا من فاتح يناير 2018

الشروع في تفعيل شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين بعد استكمال إصدار المراسيم التطبيقية للقانون المتعلق بهذه الفئة

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

7 دعم القدرة الشرائية (2/1)

إنجاح الحوار الاجتماعي وتتويجه بالتوقيع على اتفاق ثلاثي الأطراف 2019- 2021، ومن أهم مخرجاته:

زيادة في الأجور ما بين 400 و500 درهم على ثلاث دفعات في القطاع العام

زيادة 10٪ في الحد الأدنى للأجور

التعويضات الأسرية: زيادة 100 درهم على كل طفل من الثلاثة الأوائل

دعم المواد الأساسية: 17,3 مليار درهما مخصصة سنة 2018

إحداث نظام وطني لتتبع أسعار المواد الأساسية

الحفاظ على معدل متدني للتضخم (أقل من 2 %)

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

7 دعم القدرة الشرائية (2/2)

العمل من أجل الحفاظ على معدل متدني للتضخم (أقل من 2 %)

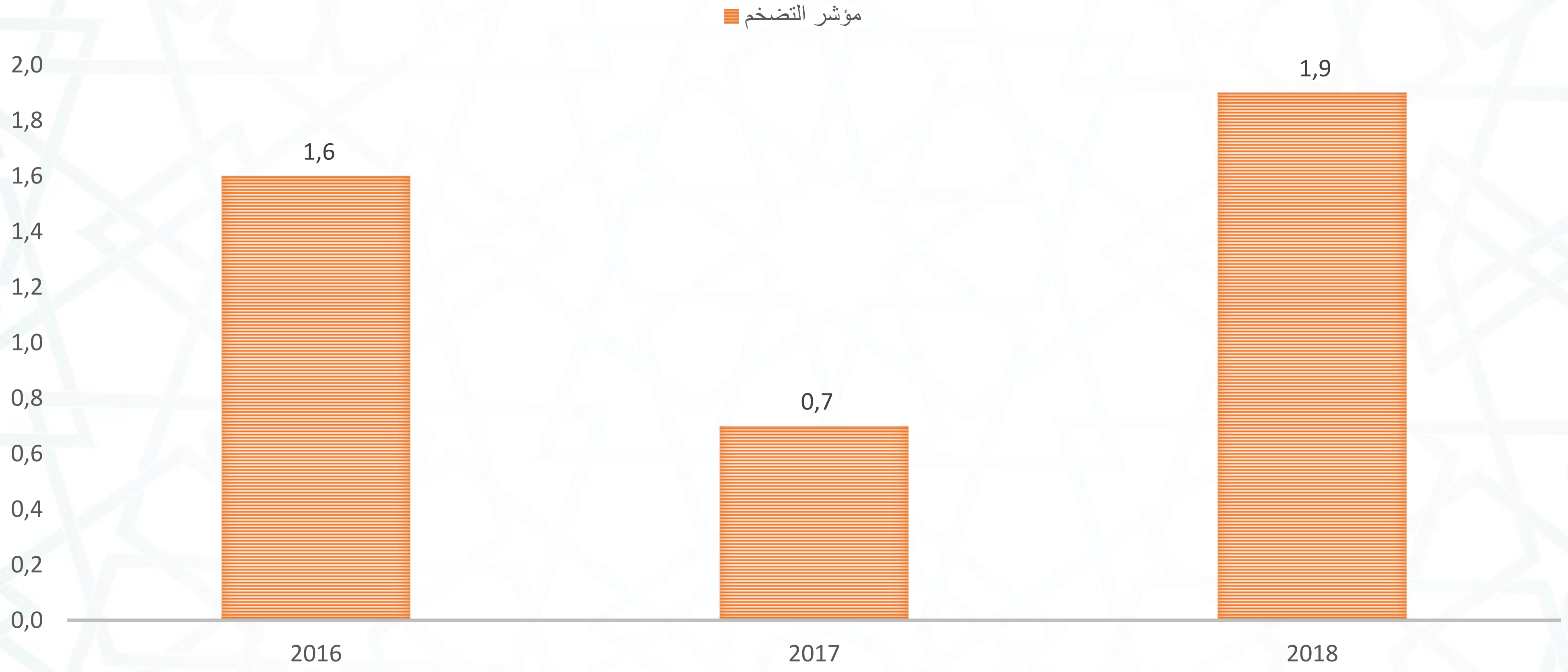

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

8 حماية الأسرة، والمرأة والطفولة، والأشخاص المسنين ودعم التماسك الاجتماعي

المرأة

اعتماد الخطة الحكومية إكرام 2 برسم 2017-2021، يتم تنزيلها عبر تحقيق 24 هدفا وحوالي 100 إجراء، وتهدف إلى حماية النساء وتعزيز حقوقهن وتقوية فرص عملهن وتمكينهن اقتصاديا

تحقيق 23 هدفا و83 إجراء

الطفولة

متابعة تنفيذ البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة الوطنية للطفولة: تقدم تحقيق تدابير هذا البرنامج يقدر بحوالي 56%.

إنجاز برنامج إعادة تأهيل 30 مؤسسة للرعاية الاجتماعية لفائدة الأطفال في وضعية صعبة يستفيد منها 2776 طفل

التكفل بـ 19.000 امرأة و6600 طفل من ضحايا العنف (معطيات سنة 2018)

وضع برنامج إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة

متابعة تنفيذ البرنامج "إ-سلامة" لحماية الأطفال على الأنترنيت

مواصلة تفعيل برنامج "مواكبة" لمواكبة خروج الأطفال من مؤسسات الرعاية الاجتماعية ما بعد سن 18 سنة

التماسك الاجتماعي

إصدار قانون المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة

اعتماد وتفعيل القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ومأسسة الرعاية الاجتماعية والقانون رقم 35/16 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين

تعزيز برامج الوساطة الأسرية

الشروع في إعداد سياسة وطنية للأشخاص المسنين

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

9 الحماية والنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة

- المصادقة على مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
- تنظيم أول مباراة موحدة للتوظيف العمومي الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لفائدة 50 مستفيدا سنة 2018 وبرمجة 200 منصبا جديدا لسنة 2019
- مع العمل على تفعيل حصة 7 في المائة من مناصب الشغل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة

- ارتفع الدعم المالي المرصود لدعم الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي بنسبة 60%
- إعفاء العربات ذات المحرك الكهربائي من رسم الاستيراد
- 186 قافلة طبية متخصصة للكشف المبكر عن الإعاقة و900 مستفيد من الأطراف الصناعية

- إطلاق برنامج "مدن ولوجة "، والذي تتم أجرأته في إطار اتفاقيات للشراكة مع الجماعات الترابية كمدن الرباط والدار البيضاء ووجدة وطنجة، وإنجاز تشخيصات للولوجيات بمدن القنيطرة، تازة، سلا، إنزكان، فاس، مكناس، بني ملال، الجديدة وأكادير
- إعداد برنامج تكوين مهني التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد، من أجل تأهيل وتكوين الموارد البشرية العاملة في المجال، يمتد على 3 سنوات، يستفيد منه سنويا 1200 عامل اجتماعي

- تدشين خمسة مراكز لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة ووصل عددها 77
- اعطاء انطلاقة اشتغال المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق
- تكييف الامتحانات المدرسية حسب وضعية الإعاقة بشراكة مع المجتمع المدني

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

10 تقليص الفوارق المجالية وتنمية العالم القروي (2/1)

إنجاز برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي وتعبئة الموارد المالية المرتبطة ببرنامج عمل سنوات 2017و 2018 و2019 بما مجموعه 22.5 مليار درهم.

الحصيلة الأولية لمخططي عمل 2017 و2018 :

- بناء وتهيئة حوالي 4449 كلم من الطرق والمسالك القروية ومنشآت فنية؛
- إنجاز 12516 عملية للربط بالماء الصالح للشرب؛
- ربط 216 دوارا بالكهربة القروية؛
- بناء 373 مؤسسة تعليمية وتأهيل 390؛
- بناء 52 مؤسسة صحية و تأهيل 163 واقتناء 481 سيارة إسعاف ووحدة متنقلة.

تأهيل المراكز القروية

- الماء الشروب : مكنت الاستثمارات المنجزة خلال سنتي 2017 و2018 من تزويد 25 مركزا قرويا بالماء الشروب لفائدة حوالي 80 ألف نسمة، ليرتفع بذلك عدد المراكز التي تتوفر على شبكات توزيع الماء إلى حوالي 454 مركز قروي لفائدة حوالي 1,5 مليون نسمة
- التطهير السائل: استفاد أكثر من 174 مركز قروي بدعم مالي مخصص لهذا الغرض

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

10 تقليص الفوارق المجالية وتنمية العالم القروي (2/2)

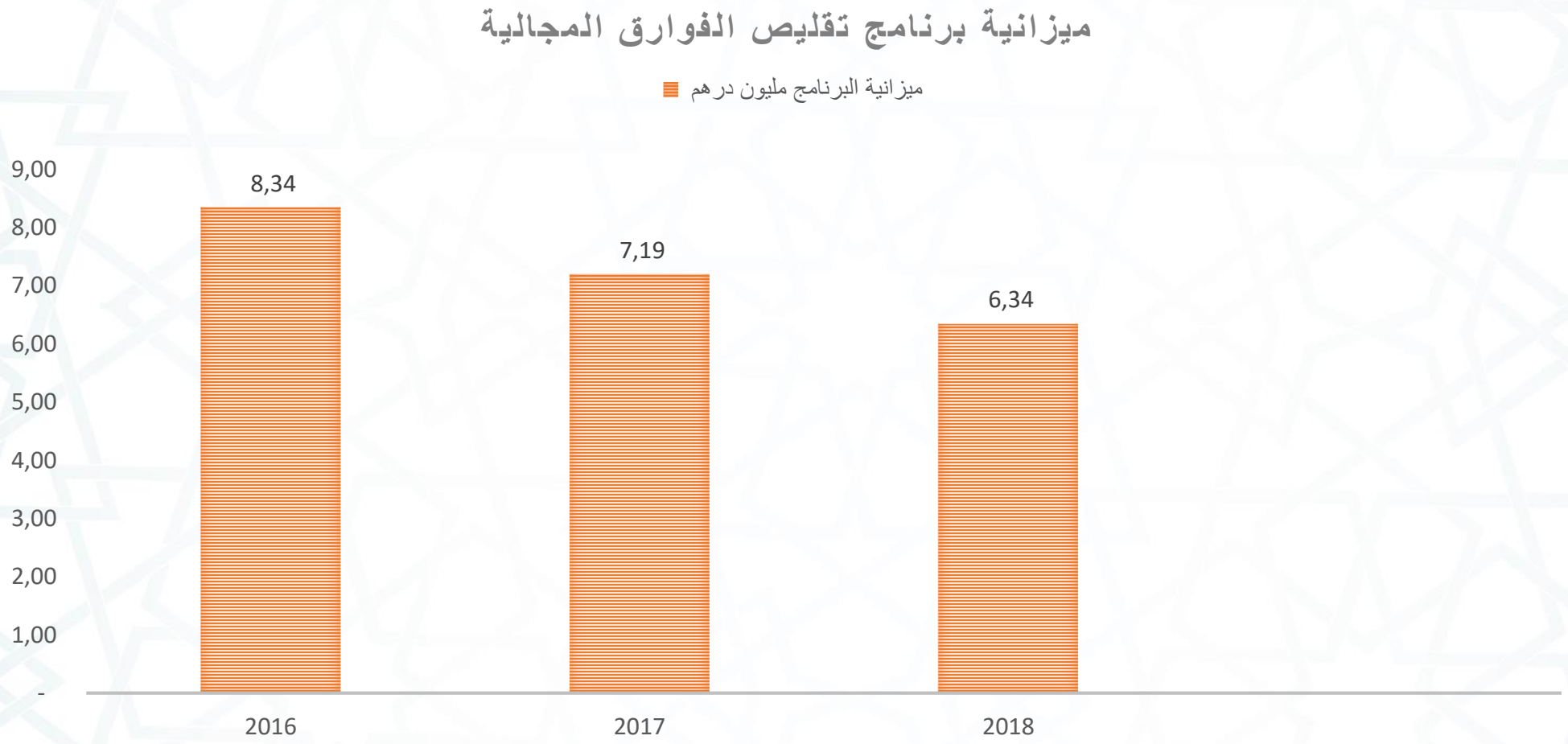

11 توفير السكن اللائق

تقليص العجز السكني من حوالي 600.000 وحدة سنة 2016 إلى حدود 400.000 وحدة متم سنة 2018

تأطير وتشجيع إنتاج السكن : اقتراح تدابير جديدة تهم قطاع السكن خاصة للفئات الوسطى والفئات الهشة؛ وتأطير وتشجيع قطاع الكراء؛ وتشجيع وتأطير التعاونيات والجمعيات والوداديات السكنية؛ ووضع استراتيجية من أجل تعبأة العقار المخصص للسكن.

تسريع تفعيل برنامج ترميم البنايات الآيلة للسقوط: خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى متم سنة 2018، تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات بشأن معالجة ما مجموعه 9958 من البنايات الآيلة للسقوط من أصل 37000

تشجيع السكن الاجتماعي بالوسط القروي: خفض عدد وحدات السكن الاجتماعي المزمع انجازها خلال مدة 5 سنوات، من 500 الى 100 وحدة شريطة انجازها بالوسط القروي.

تسريع تفعيل برنامج «مدن بدون صفيح» : حصيلة إنجازه بلغت حوالي 77% مع تحسين الأوضاع السكنية ل 31.156 أسرة، و إعلان 3 مدن بدون صفيح ومن المتوقع إعلان 07 مدن أخرى بدون صفيح مع متم 2019 وهي : مولاي يعقوب، عين عتيق، الرباط، طنجة، تطوان، فاس، ميسور.

تسريع برامج سياسة المدينة: بلغت الالتزامات الجديدة لوزارة السكنى وسياسة المدينة خلال الفترة 2017-2018 ما مجموعه 2.6 مليار درهم وذلك ضمن مشاريع تصل كلفتها الإجمالية إلى 8.97 مليار درهم

12 اعتماد سياسة إرادية ناجعة وموجهة لفئة الشباب

- اعتماد السياسة الوطنية المندمجة للشباب
- إصدار قانون المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي كهيئة دستورية
- تقدم في إنجاز برنامج تأهيل وتطوير البنيات التحتية، في أفق أن يشمل ذلك 1000 مؤسسة لدور الشباب ومراكز التكوين والتخييم، ومراكز الاستقبال والطفولة. ولقد تم خلال سنة 2018 إصلاح وترميم 287 مؤسسة وإحداث 35 جديدة

13 تحسين الولوج للرياضة وتعزيز الإشعاع الرياضي

- إطلاق برنامج إحداث 800 ملعب للقرب بالمجال القروي والشبه حضري مع إحداث منشأة رياضية ما بين مراكز سوسيو رياضية للقرب ومسابح وقاعات مغطاة وملاعب للقرب
- تفعيل مجانية استغلال ملاعب القرب والقاعات الرياضية بهدف تمكين الفئات الهشة من استغلال هذه الفضاءات الرياضية

  إصدار قانون مكافحة المنشطات

  إحداث اللجنة الوطنية لرياضة المستوى العالي

  إحداث غرفة التحكيم الرياضي
- وضع برنامج خاص مع اللجنة الوطنية الأولمبية لإعداد الرياضيين لطوكيو 2020 بميزانية سنوية تقدر ب80 مليون درهم
- افتحاص 25 جامعة ملكية

  الرفع من نسبة الدعم المالي للجامعات الرياضية ب 50% بلغت 500 مليون درهم

  أجرأة قانون التربية البدنية والرياضية

14 تنشيط الحركة الثقافية وتثمين الموروث الثقافي

تعزيز حماية التراث الثقافي عبر ترتيب وتصنيف 36 موقعا تاريخيا تراثا وطنيا وتصنيف 50 موقعا تاريخيا تراثا وطنيا وترتيب 182 من التحف المنقولة والمخطوطات المتواجدة بمجموعة من المتاحف والمكتبات والخزانات الوطنية في عداد الآثار الوطنية، و إحداث محافظات بالمواقع الأثرية ومراكز التعريف بالتراث

إطلاق 5 مراكز ثقافية جديدة في إطار سياسة القرب، وبناء 7 مسارح، وإحداث 1 محافظة للمواقع الأثرية، وإحداث 3 مراكز للتعريف بالتراث، وإطلاق الدار المغربية للصورة

إحداث المجلس الوطني للأرشيف

تنظيم أكثر من 20.000 تظاهرة ثقافية وفنية وطنية ودولية

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

15 تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنياته وتحسين الولوج إليه

- تنزيل مقتضيات القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة من خلال تشكيله والسهر على انتخاب رئيس المجلس ونائبته
- تنزيل مقتضيات القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر فيما يتعلق بملاءمة الصحف والمجلات لوضعية مدراء النشر مع ما نص عليه هذا القانون
- أجرأة مقتضيات المرسوم رقم2.18.182 بتاريخ 25 يونيو 2018 يتعلق بكيفيات منح الإذن الخاص بإحداث أو نشر أو طبع أي مطبوع دوري أجنبي بالمغرب

- تنويع أنشطة وكالة المغرب العربي للأنباء وإطلاق منتجات جديدة
- تطوير وتجويد المنصة الرقمية للوكالة لاسيما بالنسبة لموقع mapexpress الموجه للعموم وموقع mapinfo الخاص بالمهنيين

- تعميم التغطية بالتلفزة الرقمية الأرضية (TNT) لتبلغ 90 % سنة 2018
- بث القنوات التلفزية الرقمية (TNT) بتقنية الجودة العالية HD لكل من القناة الأولى والرياضية والسادسة

إعطاء دفعة للصناعة السينماتوغرافية بالمغرب، من خلال فتح المجال أمام دعم إنتاج الأعمال السينمائية والسمعية البصرية الأجنبية بالمغرب، وذلك بإصدار المرسوم رقم 2.17.373 يقضي بتغيير وتميم المرسوم رقم 2.12.325 الصادر في 17 أغسطس 2012 بتحديد شروط ومساطر دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

المحور5

العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

1. تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم
2. تعزيز العناية بمغاربة العالم
3. الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء 2017-2019

1 تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم، وفقا للرؤية الملكية السديدة

- مواصلة المجهود الدبلوماسي للدفاع عن القضية الوطنية
  - الإبقاء على المسار السياسي تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة
  - التأكيد على وجاهة المبادرة المغربية للحكم الذاتي
  - مواصلة مسلسل سحب الاعترافات بالكيان الوهمي
  - التصدي لمناورات خصوم الوحدة الترابية

- مواصلة الاضطلاع بدور مسؤول في المنطقة، باعتبار المغرب عنصر أمن واستقرار وتوازن

- مواكبة السياسة الإفريقية لجلالة الملك نصره الله على أساس سياسة متعددة الأبعاد ومنفتحة على مختلف المجالات الحيوية

- تعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين للمغرب وعقد شراكات جديدة
  - الفضاء الإسلامي-العربي
  - الفضاء المغاربي
  - فضاء الجوار الأورو المتوسطي
  - فضاء الجوار الأطلسي
  - فضاء الانفتاح: آسيا و الأقيانوس وأمريكا اللاتينية

- تكريس ريادة بلادنا في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود والقضايا الشاملة

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

2 تعزيز العناية بمغاربة العالم

المجال الثقافي والتربوي

- **المراكز الثقافية المغربية بالخارج** : تعديل المرسوم رقم 2.14.817، الصادر في 23 دجنبر 2014 المتعلق بإحداث المراكز الثقافية وكيفية تنظيمها وتدبيرها
- **تنظيم جامعات ثقافية لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج**، المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و25 سنة
- **برنامج المقامات الثقافية**: بشراكة مع النسيج الجمعوي المغربي بالخارج، نظمت الوزارة، ما بين فبراير 2017 ودجنبر 2018، تسعة مقامات ثقافية لفائدة 214 مغربية ومغربي مقيمين بالخارج
- **برنامج العروض المسرحية**

المجال الاجتماعي

- **برنامج المخيمات الصيفية** لفائدة أطفال الجالية المغربية المنحدرين من أسر معوزة
- **دعم تمدرس أبناء الأسر المغربية المعوزة** المقيمة بكل من الجزائر وتونس والكوت ديفوار
- **التكوين المهني والحرفي لفائدة شباب مغاربة العالم**
- **الإدماج الدراسي للعائدين اضطراريا من أبناء المغاربة القاطنين بالخارج**
- **المنح الجامعية لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج**
- **دعم الفئات الهشة من المغاربة المقيمين بالخارج (السجناء، القاصرون والمسنون)**

تطوير الشراكة مع المجتمع المدني المغربي بالخارج

- **مواكبة مباشرة لأزيد من 100 جمعية مغربية للمغاربة المقيمين بالخارج** وتزويدها بالمعلومات المطلوبة من أجل تطوير تدخلاتها في المحاور الاستراتيجية وذات الأولوية
- **استفادة العشرات من الجمعيات المستفيدة من برنامج دعم القدرات** من تمويل مشاريعها من قبل الوزارة الوصية في مجالات اجتماعية وثقافية
- **القيام بدور الوساطة الذي من شأنه تشجيع وتوجيه جمعيات الجالية والجمعيات المحلية في** مجال التنمية المشتركة، بتقديم الدعم الإداري والتقني وأحيانا المادي

3 الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء 2017-2019

تسهيل اندماج المهاجرين واللاجئين بمؤسسات التعليم النظامي: تسجيل 6284 مستفيدا برسم الموسم التربوي 2016-2017، من بينهم 2980 فتاة، وكذا 5545 مستفيدا برسم الموسم التربوي 2017-2018، من بينهم 2729 فتاة

استفادة المهاجرين من الرعاية الصحية الأولية وفي حالة المستعجلات ومن البرامج الوطنية للصحة: 23000 مستفيد، خلال سنة 2017-2018

فتح المجال أمام المهاجرين واللاجئين للولوج إلى 11 مكتبا تابعا للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات

المقدمة
المحور 1
المحور 2
المحور 3
المحور 4
المحور 5

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

رئيس الحكومة
ⴰⵏⵏⴰⵎⵥⵍ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ

-تنفيذ البرنامج الحكومي-
مشروع عرض موجز للحصيلة المرحلية

أبريل 2017 - أبريل 2019